

سجل في: ١٠ / ١٩ / ٢٠١٩

قرار

وزير التجارة والصناعة
رقم (٢٠٧) لسنة ٢٠١٩
بقرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من
صنف عيدان وقضبان من حديد أو من صلب
(حديد التسليح لأغراض البناء).
صنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلط
(البليت)

وزير التجارة والصناعة ؛

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار
الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ الصادرة بالقرار الوزاري رقم
٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديلات بعض احكام اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه ؛
وعلى تقرير اللجنة الاستشارية ؛
وعلى ما عرضه قطاع المعالجات التجارية.

قرار

(المادة الأولى)
تخضع الواردات من بعض أصناف منتجات الحديد والصلب لرسم تدابير وقائية نهائية
ولمدة ثلاث سنوات شاملة فترة التدابير الوقائية المؤقتة وذلك على النحو التالي:



وزارة المالية

مصلحة الجمارك

قطاع النظم والإجراءات الجمركية

الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ

ملشور تعريفات رقم (52) لسنة 2019

المادة / جمرك

تحية طيبة وبعد...

الموضح عاليه قرار السيد / المهندس وزير التجارة والصناعة رقم 907 لسنة 2019 بقرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من صنف عيدان
وقضبان من حديد أو من صلب (حديد التسليح لأغراض البناء) التي تدرج تحت البنود الجمركية 72.13 ، 72.14 من التعريف المنسقة وصنف المنتجات
نصف جاهزة من حديد أو صلب من غير الخلط (البليت) والتي تدرج تحت البند الجمركي 72.07 وذلك طبقا للنسب الموضحة بالجدولين المرفقين
بالقرار ويعمل به اعتبارا من 2019/10/12 لمدة 3سنوات شاملة فترة التدابير الوقائية المؤقتة مع إنهاء العمل بالقرار الوزاري رقم 346 لسنة 2019.
رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بانقاذ اللازم نموذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم مع موافقة قطاع المعالجات التجارية بصورة من نموذج
التصنيف وصورة من كافة المستندات الخاصة بالإفراج الجمركي عن الرسائل التي يتم الإفراج عنها من الأصناف المشار إليها عاليه.
وتفضلوا سيادتكم بقبول لائق الاحترام والتقدير،

رئيس الإدارة المركزية
للتعريف والقيمة والمنشأ

(هدى كامل السيد قاسم)

مدير إدارة

الضرائب الغير جمركية

(عفاف صلاح الدين شكري)



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل في ١٠ / ١٠ / ٢٠١٩

قرار

وزير التجارة والصناعة
رقم (٩٠٧) لسنة ٢٠١٩
بفرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من
صنف عيدان وقضبان من حديد أو من صلب
(حديد التسليح لأغراض البناء)،
صنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط
(البليت)

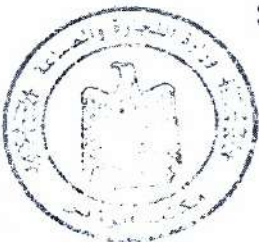
وزير التجارة والصناعة ؛

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار
الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ الصادرة بالقرار الوزاري رقم
٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديلات بعض احكام اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه ؛
وعلى تقرير اللجنة الاستشارية ؛
وعلى ما عرضه قطاع المعالجات التجارية،

قرر

(المادة الأولى)

تخضع الواردات من بعض أصناف منتجات الحديد والصلب لرسم تدابير وقائية نهائية
ولمدة ثلاث سنوات شاملة فترة التدابير الوقائية المؤقتة وذلك على النحو التالي:



(٤٢٨٥٦)

٢٠٢٢/٤/١١



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

أولاً:- عيدان وقضبان من حديد أو من صلب من غير الخلائط مشكله بالاسطوانات مدرقة بالحرارة في شكل لفائف أو قضبان (حديد التسليح لأغراض البناء) والتي تندرج تحت البنود الجمركية ٢٧١٣-٧٢١٤ من التعريفات الجمركية المنسقة.

السنة	من ٢٠١٩/١٠/١٢ إلى ٢٠٢٠/٤/١١	من ٢٠٢٠/٤/١٢ إلى ٢٠٢١/٤/١١	من ٢٠٢١/٤/١٢ إلى ٢٠٢٢/٤/١١
القيمة	٢٥% من القيمة CIF بحد ادنى ١٢٥ دولار للطن	٢١% من القيمة CIF بحد ادنى ١٠٥ دولار للطن	١٧% من القيمة CIF بحد ادنى ٨٥ دولار للطن

ثانياً:- صنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط (البليت) والتي تندرج تحت البند الجمركي ٧٢٠٧ من التعريفات الجمركية المنسقة.

السنة	من ٢٠١٩/١٠/١٢ إلى ٢٠٢٠/٤/١١	من ٢٠٢٠/٤/١٢ إلى ٢٠٢١/٤/١١	من ٢٠٢١/٤/١٢ إلى ٢٠٢٢/٤/١١
القيمة	١٦% من القيمة CIF بحد ادنى ٧٤ دولار للطن	١٣% من القيمة CIF بحد ادنى ٦٠ دولار للطن	١٠% من القيمة CIF بحد ادنى ٤٦ دولار للطن

(المادة الثانية)

يتم تحصيل الرسوم المشار لحساب صندوق تنمية الصادرات (حساب الخزانة الموحد) كود مؤسسى رقم ٣٢١٠١٩٠١.



(٤٢٨٥٦)

تأج إقرار الوزاري رقم ٩٠٧



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

(المادة الثالثة)

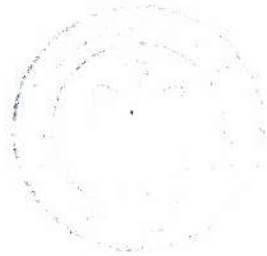
انهاء العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٩.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١٠/١٢.

وزير
التجارة والصناعة

مهندس/ عمرو نصار



١٤٤١/٥٦